HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

الاصلاح السياسي في العراق
(دراسة في الدوافع والمعوقات)

م.د. منتصر حسين جواد[1]

[1] تدريسي في كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ اقسام ذي قار
البريد الاكتروني: lecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

تاريخ القبول: 2021/02/24م تاريخ النشر: 2021/03/01م

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تقديم دراسة واقعية للإصلاح السياسي في العراق ، باعتباره محط اهتمام الكثيرين في هذه الأيام . والدراسة بدأت بأصل مفهوم الإصلاح السياسي، الذي كان وما يزال هدف العديد من القادة والحركات الإصلاحية السياسية والاجتماعية العراقية، إضافة إلى كونه موضوع رئيسي في النظريات السياسية، ثم تناولت الدراسة الأبعاد والمفاهيم الأساسية للإصلاح الذي عادة ما ينشأ في ظروف الأزمة، وحجم أو مدى الإصلاح المطلوب وعملية الإصلاح، وتناولت الدراسة معوقات الإصلاح السياسي: الثقافية، والاقتصادية، وكذلك الأدوات أو المؤسسات المتعددة لتحقيق الإصلاح، وأخيراً الإصلاح السياسي ونتائجه .

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي هو ظاهرة قديمة، وقد تأخذ أشكالا متعددة، فقد يتم إحداث الإصلاح بالعنف، وقد يتم بالتغيير السلمي، وعلى أية حال يبقى الإصلاح حاجة إنسانية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها؛ لأن البديل هو ازدياد سوء، وتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية.

RESEARCH ARTICLE

POLITICAL REFORM IN IRAQ
(STUDY IN MOTIVATIONS AND CONSTRAINTS)

Montaser Hussain Jawad [1]

[1] *Lecturer* at Imam Al – Kadhim University College of Islamic Sciences / Dhi Qar Departments
lecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

Accepted at 24/02/2021 **Published at 01/03/2021**

Abstract

The aim of this study is to offer a theoretical analysis to political reform of Iraq which gains high momentum nowadays.

The study starts with the origins of the concept of reform, which had been the object of countless political and social movements through out history, and a central focus of reflection for political theories. Then, the study examines the major themes of reform which tend to be launched in a context of crisis and examines the process of reform and as well as the rate of the desired reform. The study investigates the political, cultural and economic obstacles to political reform. Finally, the study tackles the various institutions of political reform, and their effects.

The study concludes that political reform is an ancient phenomenon; It can take a variety of forms, and may take peaceful evolutionary or violent revolutionary direction. However, political reform remains a human need that cannot be avoided or ignored as the alternative is more deterioration of socio - political life.

المقدمة

أخذ موضوع الإصلاح السياسي حيزاً واسعاً من قبل علماء السياسة والباحثين لكونه ظاهرة لها روادها ومنظريها الذين يعود لهم الفضل في إعطائه صبغة أكاديمية قائمة على أدوات ومناهج وأطر علمية مساعدة على تفسيره، من خلال تمكين المتتبع والمتطلع لفهم محتواه بناءا على ما يتجه أهل الاختصاص من آليات وخطوات علمية منهجية تمكن هذا الأخير من الإحاطة بحقيقة الموضوع محل الاهتمام.

إنها كثيرة هي الأسباب والدوافع التي ساهمت في دفع وتفعيل عملية الإصلاح السياسي في العراق ، فقد تباينت هذه الأخيرة بين أساليب وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي، والذي تميز خلال فترة التغيير بعد عام 2003 ببروز عدة أزمات عاشها النظام السياسي العراقي سواءا من حيث الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فقد تميز هذا الأخير على العموم بضعف النظام السياسي القائم وبعدم قدرته على تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الواسع في البلاد، وعلى رأسها القوى السياسية بعد عام 2003 التي لم تسطع تحقيق المواطنة والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، تأثير بالغ في تشتيتها من خلال بروز أزمة الهوية والصراع بين النخب السياسية المثقفة التي أشتد الخلاف فيما بينها في إدارة شؤون البلاد وبناء مؤسساتها. كما كان أيضا للبيئة الإقليمية والدولية هي الأخرى جاءت بتأثير كبير على عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003. وذلك كنتيجة طبيعية للموقع الاستراتيجي للعراق من جهة وكذا التوجه الإيديولوجي للنظام السياسي القائم ,بالإضافة إلى الظروف والتغيرات الاقتصادية والدولية وما كان لها من تأثير كبير على البناء الاقتصادي للبلاد التي حتمت على العراق حينها الالتزام لضغوطات المؤسسات المالية الدولية الكبرى.

في عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية الان يقر بأن هذه الأخيرة، قد تمثلت على الصعيد الداخلي عموما في ظاهرة الفساد التي يعيشها النظام السياسي العراقي منذ بداية التغيير، والتي طغت على كافة ميادين الحياة العامة سياسيا و. اقتصاديا، بل وأكثر من ذلك فقد تعداه الأمر إلى الجانب الاجتماعي و الثقافي للمجتمع العراقي هذا بالإضافة إلى عدة متغيرات محلية تعددت مجالاتها وتباينت من قطاع لآخر، ومن أهمها نجد ارتفاع نسبة البطالة والفقر، وأزمة السكن وفشل الجهاز الاداري الذي أصبح مشلولا وغير قادر على مواكبة التغيرات المحيطة بالنظام السياسي ، والذي طغت عليه ظاهرة المحسوبية والمحاباة , والتي أدت إلى غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم .

اهمية البحث:

اهمية البحث من اهمية موضوع الاصلاح السياسي باعتباره المفهوم الاكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومات المتعاقبة والمعارضة على حد سواء ، لذلك لايزال الاصلاح السياسي هاجساً للنخب السياسية والثقافية في العراق ، الذي يعاني من مشاكل وازمات حقيقية متعددة الجوانب تشمل كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا اصبح الاصلاح السياسي ضرورية لا تحتمل التأجيل او التأخير، وتزداد التحديات الداخلية المتمثلة بالاحتجاجات الشعبية المتكررة والمبادرات الخارجية بضرورة احداث اصلاح سياسي حقيقي وشامل للكل مفاصل الدولة العراقية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي ونشأته، ومعرفة العواقل والظروف التي تقف حاجزاً اما عملية الاصلاح السياسي، والوقوف على دور المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في تحقيق الاصلاح السياسي، ومعرفة النتائج التي تترتب على عملية الاصلاح السياسي في العراق بعد 2003.

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث من عدة تساؤلات:

1- هل الاصلاح السياسي امر ضروري وحيوي لبناء نظام سياسي للدولة العراقية.

2- هل تساعد التجربة الديمقراطية على تحقيق الاصلاح السياسي.

3- الفساد الاداري والمالي والسياسي يقف عائقا امام عملية الاصلاح السياسي.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث مفاده ان الاصلاح السياسي يتحقق عندما توجد ارادة حقيقية وصادقة من قبل النخب السياسية لإدارة الدولة بشكل يعزز البناء السليم لبناء الدولة العراقية وفق القيم الديمقراطية.

منهجية البحث:

من أجل اثبات فرضية الدراسة والوصول الى النتائج اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي وبعض مقتربات المنهج التاريخي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى اربعة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، المحور الاول بحث ماهية الاصلاح السياسي، اما المحور الثاني الفواعل الضاغطة للإصلاح السياسي، والمحور الثالث بحثنا العوامل التي تعيق عملية الاصلاح السياسي اما المحور الرابع بحثنا الدوافع واليات التي تعزز عملية الاصلاح السياسي.

المحور الاول: ماهية الاصلاح السياسي :

اولاً: تعريف الاصلاح لغة واصطلاحاً:

ويهدف الى إعطاء موضوع الاصلاح كل ابعاده ، ولأغراض الاحاطة العملية ببعد المفهوم، وما يقاربه من المصطلحات نقول أن الاصلاح أخذ معاني ومفاهيم كثيرة تناولتها مراجع اللغة، والقواميس ، والكتب التخصصية حتى آليات عمل تنادي به كل جهة تعاني من مشكلات في

ألية عملها مفهوماً يختلف بعض الشيء عن مفهوم آخر له ، لذلك أصبح هناك إصلاح سياسي، وإصلاح اقتصادي ، واداري ، واجتماعي ، وثقافي .. الخ . 1

ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصّلح وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك،. ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به، "وبصفة عامة الاصلاح ضد الفساد الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة، إذ لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب مال حاق به إعطاب أو إفساد، الإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعة إليه، "وإذا كان الفساد هو التلف في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع، فإن الاصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه 2

إنّ كلمة الإصلاح ليست جديدة على العقلية الاسلامية العربية وقد ورد كلمة الأصلاح في القرآن الكريم في اكثر من سورة مثل قوله تعالى((واللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ))3 ، وقوله تعالى ((إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ))4. وقوله تعالى مخاطباً فرعون: ((أن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)) 5.

اما الانتقال الى مفهوم الاصلاح اصطلاحاً فقد اصبح مفهوم الإصلاح، مفهوماً متداولاً، ومستقلاً في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده ومضامينه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول الديمقراطي ، أو التغيير نحو البناء السليم ، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالانظمة

السياسية الغير مستقرة ومنه العراق ، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا انه، ولغايات هذا البحث، يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب الخلل.6

نلحظ أن الاصلاح مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تسعى لا زلة الفساد ، أما إصطلاحاً فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه ((تغير او تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض ، وخاصة في المؤسسات والممارسات الفاسدة ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل)).7 إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ إننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان، من أمثال أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل: العدالة، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة، وغيرها، ويمكن القول إنَّ فكرة الإصلاح كانت، ولم تزل، الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة، والحركات السياسية، والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين .

ثانياً: مفهوم الاصلاح السياسي:

يقصد به كافةالاجراءات او استراتيجيات المباشرة ، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل المؤسسات الرسمية والغير الرسمية ، وذلك بالسير بالمجتمعات والدول ومن دون تراجع او تردد وبشكل مستمر في طريق البناء السليم للنظم السياسية بالديمقراطية.8

الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام حين تتم أوجه الإصلاح الشامل.بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا، فالإصلاح نمط حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال. 9

الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب

عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار. يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية لمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية. إن الإصلاح السياسي مسار متعدد الأبعاد يتسم بطابعه الدوري لا المناسبات، يعني كل الأنظمة السياسية دون استثناء، غير أن الحاجة إليه قد تكون أكثر إلحاح في بعض الدول دون غيرها، كما أنه في الأنظمة التي تقيم تشريعاتها على مبدأ المرونة يكون أقل إثارة للجدل ويحدث بصورة دورية. أما في الدول ذات النظم المغلقة فيصعب حدوث الإصلاح السياسي وتزداد حدة مقاومته، كما أن تأخر النظام في الاستجابة لحاجات الإصلاح يكون السبب المباشر في تفاقم الوضع السياسي باتجاه الأزمة. 10 إن الإصلاح السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط والأشكال ولا ينبغي أن يكون مطية لفرض نماذج وأنماط سياسية جاهزة، بل هو مسار يرمي لتمكين كل نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استيعاب قدر أوسع من المشاركة، وتمنحه قدرة أكبر على الاستجابة للمطالب والالتزامات المتعددة.

المحور الثاني: الفواعل الضاغطة اتجاه الاصلاح السياسي:

اولاً: الفساد الاداري والسياسي:

إن ظاهرة الفساد قد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف في مجتمعات البلدان، المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لكن حجم مشكلة الفساد في العراق (الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى العالم، وذلك حسب التقرير السنوي الرابع لمنظمة الشفافية العالمية–ومقرها برلين– حول انتشار الفساد الذي صدر في مارس 2005) يثير رعب للمتابعين للشأن العراقي وذهولهم، ففي صلب مسألة بناء الدولة الجديدة في العراق، تبدو مشكلة الفساد بكل أنواعه(السياسي والاداري) وهي تنهش في الجسد الواهن التي لم يخرج بعد من محن عدة، إذ يبدو العراق دولة مريضة بالفساد وبممارسات المحاباة والمحسوبية، وبالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، وبتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع .11

فظاهرة الفساد تشغل مساحة غير ضيقة من المجتمع ويتغلغل بين كافة مفاصله مّما يضغط نحو البناء الاصلاحي السياسي والاجتماعي بالتفكك واذ استمر من دون إجراءات حاسمة وسريعة فأنه ينذر بالفوضى. 12

فعلى الرغم من ان ظاهرة الفساد تعد من الظواهر الاجتماعية التي لم يخلُ منها أي مجتمع من المجتمعات (على اختلاف انواعها)، إلا انها تتباين بتباين الثقافة لتلك المجتمعات ، والتي ادت إلى تغيير اتجاهات وسلوك الفرد في المجتمع نتيجة لما فرزته عمليات الانفتاح الثقافي والاجتماعي، والتي ادت إلى تبدل نمط الحياة لدى الفرد داخل المجتمع ، والتحول القيمي الذي انعكس في مواقف الافراد ومن ثم قدرتهم على التوافق والتلاؤم والاختلاط مع الحياة ومستجداتها او في الانسحاب منها او الانعزال عنها، إذ خلقت ظاهرة الفساد فجوة كبيرة بين الفرد والدولة، وذلك من خلال انعدام وغياب الثقة لدى الفرد بكافة مؤسسات الدولة نتيجة تفشي ظاهرة الفساد، مما تقدم يمكن القول ان الفساد يؤثر في ثقافة المجتمع ومفاهيمه وتعاملاته، كما انه يؤثر في طبيعة البنية الاجتماعية وطبيعة الطبقات الاجتماعية وطبيعة الفوارق وانواعها ومستوياتها بل وحتى اساسها ومرتكزاتها، فالفساد يخلق الفوارق ويعززها ثم يعمل على بقائها واستمرارها في المجتمع.13

فالفساد هو مرض في جسد المجتمع ، فانه يعرقل أي جهود ويؤثر على الجانب الاقتصادي ، كما يؤثر على الجانب السياسي أي يضعف الديمقراطية وتداول السلطة في غياب الشفافية ، فكم دولة عجزت من تحقيق تقدو ونمو اقتصادي واجتماعي بفعل استشراء الفساد بدواليب السلطة برغم توفر مقومات النمو أحيانا كالموارد الطبيعة، وكذلك يضر بالمؤسسات والمنشآت التي تلعب دورا اساسيا في تطور مختلف القطاعات وذلك بفعل غياب المنافسة الشريفة والشفافية المطلقة في المعاملات وانعدام المساواة. وهذا ما يساعد بالضغط على صاحب القرار السياسي لتحقيق عملية الاصلاح السياسي في العراق.14

ثانياً: انعدام الثقة السياسية :

شكلت مسالة انعدام الثقة في العراق جزء هاماً من الثقافة السياسية والاجتماعية، فالافتقار الى الامن والخوف يؤديان الى عدم الثقة تؤدي الى الشك وسوء الظن وهذا بدوره يؤدي الى الغضب واستخدام القسوة في التعامل مع الاخرين. وان الشك وانعدام الثقة بين السلطة بين النخب السياسية نفسها وبين السلطة السياسية والمجتمع لها عدة اسباب سياسية واجتماعية ذات صلة بطبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، ومنها مالها علاقة بالتاريخ السياسي للدولة للمجتمعات ذاتها التي تعاني قد تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والذي تعامل الاشخاص على قمة الهرم السياسي تعاملاً قاسياً اتجاه الاخرين، كما الافتقار الى الامن هو سبب اخر لظهور وتقوية هذه الظاهرة في المجتمع، فروايات العامة والمذكرات الشخصية تبين لنا بما لا يقبل الشك وجود نوع من انعدام الثقة في لثقافة السياسية، فانعدام الشعور بالأمان تجعل الفرد في قمة السلطة يشعر دوماً بأن الاخرين هم بصدد التآمر عليه والاطاحة بحكمه وقتله وهذا بدوره يقود الشك وعدم الثقة اتجاه الاخرين مما يحول الدولة الى ميدان رحب للازمات والصراعات .

ويعد الافتقار الى سلطة دولة القانون، عاملاً اخر من عوامل نمو هذه الصفة انعدام الثقة في العراق التي كانت فيها ارادة الاشخاص هي التي تحكم بدلاً عن القانون، فلم يكن للقانون دوراً في تنظيم العلاقات ، وكان الخوف وعدم الثقة يسيطران على الوضع العام في المجتمع، ففي بنية السلطة في العراق من جهة والنخب السياسية والمحيطين به من جهة اخرى هم المسيطرين على تلك البنية وفي ظل البناء السياسي بعد عام 2003. والسبب الرئيسي وراء الافتقار الى الثقة السياسية والاجتماعية يكمن في تدهور وعدم الثبات البنية السياسية والاجتماعية فيها . وان ازمة الثقة صاحبت عملية كتابة الدستور، هي ذاتها التي رافقت عملية مراجعة الدستور ولذلك فان النتيجة لانعدام الثقة ، وان النخب السياسية التي سماتها التصارع وعدم قبول واستيعاب الاخر ادت الى انعدام الثقة وهذا عامل مهم لأجراء عملية الاصلاح السياسي في العراق.15

ثالثاً: التظاهرات السلمية :

إن المظاهرات هي حق في التعبير عن الرأي كأحد اشكال المشاركة السياسية , على ان لا يتعدى على حريات الاخرين وأكفله القانون , والهدف منه هو ايصال مطالب الجماهير الى الجهات المعنية , فعندما يكون هنالك حيف على الشعب او شريحة معينة من المجتمع يخرجون في تجمعات سلمية للمطالبة بحقوقهم، فجاءت التظاهرات السلمية في المحافظات العراقية بعدة مطالب ابرزها اصلاح النظام السياسي وفق مبد المواطنة وقانون انتخابي منصف وتفعيل مبدا العمل المؤسساتي والغاء مبدا العرف المحاصصة الحزبية والعمل على اسس بناء الدولة ، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين من خلال توفير جميع المستلزمات العيش الكريم والقضاء على البطالة من خلال تشجيع القطاع الخاص ودعم الإنتاج الوطني وتطوير البنية التحتية للمدن وتحسين قطاع التعليم من خلال توفير الابنية المدرسية الكافية وتعديل المناهج الدراسية وتطوير الجانب الصحي وتوفير العلاج المجاني للطبقة الفقيرة والقضاء على الفساد الاداري والسياسي والغاء الامتيازات الدرجات الخاصة، لذلك اصبح الاصلاح السياسي امر ضرورياً لبناء الدولة .

المحور الثالث: معوقات الاصلاح السياسي :

الكثير من المعوقات التي تعيق عملية الاصلاح السياسي للنظام السياسي العراقي ومن هذه المعوقات والعوامل التي عملت حاجزا امام الارادة الحقيقية للإصلاح السياسي ومن هذه العوامل:-

أولاً : العوامل السياسية والامنية :

تتعدد العوامل السياسية التي تشكل حاجزاً امام طريق الإصلاح ومنها: ضعف الإرادة السياسية لدى النخبة السياسية الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية صادقة والقدرة الفعالة والاكيدة على العمل الصحيح والجاد ، وإحداث تغييرات سياسية هامة، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات، مثل تغيير في السلطة، أو استبعاد المسؤولين الغير صالحين، أو محاسبتهم. إن كثيراً من الأنظمة السياسية تقوم باحتواء الدعوات الإصلاحية أو المبادرات الإصلاحية وإفراغها من مضمونها، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم، وبنفس الوقت تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والإصلاح وبالمستقبل المزدهر، وبالتالي لا يكون هناك أية نتائج مرجوة من هكذا إصلاح. فعلى سبيل المثال: يتردد معظم روساء الوزراء لدورات الانتخابية السابقة في إجراء إصلاحات حقيقية؛ لأن مثل هذه الإصلاحات تقلص من صلاحياتهم وسلطاتهم، لا بل إنها تكشف واقعهم، ولاسيما إذا ما علمنا أن معظم هذه الأنظمة تترأس سجلاً من الفشل وعدم الإنجاز يجعلها فاقدة للشرعية. ومما يساعدهم على الاستمرار في الوضع الراهن والمماطلة في التغيير والإصلاح، ضعف أو غياب المعارضة السياسية، وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة، ومن العوامل السياسية التي تعرقل حركة الإصلاح جمود المؤسسات الدستورية أو ضعفها، وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيابها من مسوؤلية، ونقابات، واتحادات، وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير ولاسيما المرأة، وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي، ونمو

ثقافة الخوف، وعدم استقلال القضاء. الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهوناً بإرادة ومزاج صاحب السلطة، وأولئك الممسكين بالسلطة الذين يقاومون أية إجراءات أو إصلاحات، يمكن في النهاية أن تقوض مركزهم، ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي، والتطرف، والفوضى، والإرهاب والأزمات، والحروب الأهلية، فعلى سبيل المثال: يعتقد البعض أن المناخ الدولي والإقليمي غير مناسب لإجراء إصلاحات سياسية في ظل استمرار الصراعات الدولية، ووجود الارادة الخارجية[16]، فضلاً عن الميل العام لدى القادة والجماهير لرفض الإصلاحات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الدولي الخارجي .وغياب المشروع الوطني والارادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة ، ومن اهم الاسباب هيمنة الاحزاب السياسية الكبرى على الواقع السياسي وعدم قدرة احزاب سياسية اخرى المنافسة مما يجعل ادارة العلمية السياسية بيدها وتتحكم فيها وهي من يحدد مسالة الاصلاح من عدمها.17

ثانياً: العوامل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف عملية الإصلاح وإعاقتها، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، فعلى سبيل المثال: فإن العامل القبلي أو العامل الطائفي يرفض مبدأ الاصلاح والتغيير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية، وتكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فتكون العيش في بيئة ضيقة ، وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير فعلى سبيل المثال: يكون الولاء للقبيلة او العشيرة ، وهي بنية تقليدية، يفوق الولاء للدولة، أو الحزب، أو النقابة، أو أي بنية، أو مؤسسة حديثة، فالولاء في المجتمع، مثلاً، هو لفكر القبيلة والطائفة وليس للأمة أو الدولة، وهذه ولاءات يسهل تبديلها لدرجة أنه يمكن القول: وإن امتلكت مظاهر الدولة الحديثة كما أن هناك غياباً أو ضعفاً واضحاً في مفهوم المواطنة التي تعني المساواة المطلقة بين المواطنين بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو الطبقة، فالمواطنة هي مصدر الحقوق والواجبات، ونحن في عصر حقوق الإنسان والمواطن.

إن السلطة وإن ادعت ميلها للتطوير والتحديث إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وبالتالي نجحت في منع نشوء مؤسسات وطنية أو قومية، يمكن أن تلعب دوراً في أي عملية إصلاح سياسي، وبلغة أخرى، نجحت السلطة في خلق فئات، ومراكز قوى، وتكتلات سياسية، وجماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها، متنافسة تابعة للسلطة، ولم تسعَ لخلق مجتمع وطني أو مؤسسات وطنية مدنية وسياسية، إن لدى هذه المجتمع عادات وقيماً وسلوكيات مناوئة للإصلاح والتحديث، فالإصلاح السياسي يحتاج لثقافة جديدة تؤكد قيم الحوار ومثله، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية، واحترام سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولة، أو ما يمكن تسميته بالثقافة الديمقراطية، أو المدنية18.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

إنَّ الدولة التي تعاني من أزمات ومشاكل اقتصادية مثل سوء الادارة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة ، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية، والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، وضعف الطبقة الوسطى، وانخفاض المستوى الصحي، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية التي تحول دون الاهتمام بالإصلاح ولاسيما السياسي، الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالحلم او الترف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن وتوفير فرص العمل [19]، وغالباً ما يشاع في البلدان الفقيرة أن على الحرية أن تنتظر توافر الخبز، ولكن مقولة الخبز قبل الحرية قد تؤدي إلى افتقاد الخبز والحرية معاً، وبالتالي انتشار الجوع والفقر والكبت والاضطهاد وعدم الاستقرار ، إذ إنه في حقيقة الأمر يجب أن لا يكون تردي الأوضاع الاقتصادية مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية، يمكن اختزال احتجاجات العراقيين في المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية . والعدالة الاجتماعية شأن الاصلاح مفهوم واسع فضفاض يتسع لمضامين مختلفة . ولكي يكتسب بعدا حقيقيا بالدولة ان تفصح بوضوح عن مبادئها في تحقيق الاصلاح في اوجهها كافة . ويأتي في مقدمتها الوجه

الاقتصادي المتمثل في العدالة في توزيع المدخولات بين ابناء المجتمع . 20

المحور الرابع : اليات تحقيق الاصلاح السياسي في العراق:

تحتاج عملية الإصلاح السياسي في كافة مفاصل الدولة إلى مجموعة من اليات أو المؤسسات التي من خلالها يتم تحويل الإصلاح من مجرد شعار أو مطلب شعبي إلى واقع ملموس، تنعكس أثاره على الجميع لذلك سنبحث في هذا المحور الاليات التي تعزز وتمكن البناء السليم والاستقرار السياسي والاقتصادي للنظام السياسي العراقي بعد العام 2003، وهذه الاليات

1- تعدُّ الأسرة أول مؤسسة من مؤسسات التأهيل السياسي التي يتعامل معها الفرد.
2- التعليم ،تجتمع ادبيات التنمية و الثقافة السياسية على الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم من مدارس، ومعاهد، وجامعات، في عملية الإصلاح السياسي. فهذه المؤسسات التعليمية تلعب دوراً هاماً في عملية الاصلاح السياسي، من خلال ما تقدمه من علوم ومعارف، ومعلومات، عن أنظمة الحكم السياسية المختلفة، ومصادر الشرعية، والآمال، والتحديات والازمات التي يواجها النظام السياسي...الخ، .22
3- استقلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها.
4- تنظيم أسس سلمية لرقابة كل سلطة عن الاخرى
5- تأصيل سبل المحاسبة ابتدأ من بالرقابة ومرورا بالانتخابات التي تشكل المدخل الاساسي للمشاركة الفردية في السياسة العامة وصولا الى تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال تولي الراصد والناقد .
6- منع التمييز بين العراقيين والمساواة بين الجميع امام القانون.
7- احترام الاقلية لحقوق الاكثرية مع واجب الاغلبية في صيانة حقوق الاقلية وضمان حقوقهم.

الخاتمة

، فإن الإصلاح السياسي، أو ما يمكن تسميته بالثورة الهادئة الذي عادة ما تكون بالوسائل والأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه، ولعل تجربة التحول الديمقراطي السلمي في العراق .

وإن طريق الإصلاح ليست مفروشة بالورود، بل مسؤولية صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى قيادة، وحنكة، وصبر، واستعداد للتضحية، ودفع الثمن في هذه المعركة الحاسمة التي يتوقف على نتائجها مصير الكثير من المجتمع العراقي ومستقبلهم، وبخلاف ذلك فإن الإصلاح يحتاج إلى معجزة سياسية، ونحن في عصر انتهت فيه المعجزات.

إن الإصلاح بحاجة إلى إصلاحيين يتمتعون بمزايا معينة، منها: قوة الإرادة، وصدق الانتماء، وثقافة الحوار، والتسامح، والرغبة في المشاركة، واحترام قيم العدالة والمساواة والشفافية، وحقوق الإنسان التي ضمنتها المواثيق الدولية، ورفض الفساد والاستبداد والعنف، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في المجتمع من حكام ومحكومين، ورجال ونساء. إن حركة التقدم والإصلاح لا يمكن أن تتم إلا من خلال إتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة والتفاعل، وحشد لطاقات من أجل بناء الوطن الحر، وخلق المواطن السعيد المشارك بفعالية في مسيرة الإصلاح والتحديث من أجل بناء مجتمع الغد. فالإصلاح عملية مجتمعية، وبالتالي فإنَّ الفرد محدود الإمكانيات ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده، فلا بد من أن ينتظم الأفراد في إطار جماعي، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، سعياً لتحقيق الإصلاح المنشود.

وفي نهاية هذا البحث، يمكن القول إن المجتمع العراقي يعيش هذا الأيام في ظروف محلية متأزمة، ويواجهه تحديات وأخطاراً خارجية متعددة، وبالتالي فإنَّ الحاجة ماسة إلى إصلاح سياسي حقيقي يقوم على مبادئ الديمقراطية وقيمها، وهذه الحاجة غير قابلة

للتأجيل أو التأخير، فالإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى تعزيز الحريات، وتحقيق المشاركة السياسية، وكفالة احترام حقوق الإنسان هو السبيل الأوحد أمام العرب نحو تحقيق الأمن والاستقرار، والحرية، ومواجهة الأخطار والتحديات، ونأمل أن يكون الإصلاح السياسي طريق العرب الأمثل أو خيارهم.

الهوامش:

1- عماد عبد اللرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص35.

2- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع لسنة 2013، ص 235.

3- سورةالبقرة: الاية 220.

4- سورة هود: الاية 88

5- سورة القصص: الاية19 .

6- عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص13.

7- احمد ابراهيم ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، دار السلام، دمشق، 2010، ص29.

8- نقلاً عن محمد عبد الله ياسين ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 26 لسنة2010 ، ص 72.

9- ثناء فؤاد، الاصلاح السياسي(خبرات عربية)، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العد د12لسنة 2007،ص10.

10- مسلم بابا عربي ، مصدر سبق ذكره، ص241.

11- علي وتوت ، ظاهرة الفساد في العراق(دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد الخامس لسنة 2007، ص191.

12- أمة الزهراء عبد محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد 3 لسنة 2010، ص128.

13- ريسان عزيز، الاثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع(العراق نموذجاً)، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 51لسنة 2009، ص10- 14.

14- محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد 2لسنة 2009، ص196.

15- عبد الجبار احمد عبدالله – نيران عدنان، الدستور العراقي لسنة 2005 بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 54لسنة 2018،ص104.

16- أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية،مركز الرأي للدراسات، عمان،2005م، ص2.

17- امنة محمد علي – سنان صلاح ، المرأة وتحديات الاصلاح السياسي (العراق انموذجاً)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد السابع والسبعون والثامن والسبعون لسنة 2019ص444.

18- خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012، ص ص524-526.

19- امين مشابقة ، مصدر سبق ذكره، ص4.

20- سليم علي الوردي، رؤية معرفية الى عملية الاصلاح في العراق ، مجلة التراث الجامعة، كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد التاسع عشر لسنة ، 2015، ص6.

21- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985م، ص333.

22- المصدر نفسه، ص335.

المصادر :-

اولاً: القران الكريم

1- سورةالبقرة: الاية 220.

2- سورة هود: الاية 88

3- سورة القصص: الاية19.

ثانياً: الكتب

4- عماد عبد اللرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

5- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع لسنة 2013.

6- عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

7- احمد ابراهيم ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، دار السلام، دمشق، 2010.

8- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985م.

ثالثاً: المجلات والرسائل العلمية:

1- محمد عبد الله ياسين ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 26 لسنة2010 .

2- ثناء فؤاد، الاصلاح السياسي(خبرات عربية)، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العد د12لسنة 2007.

3- علي وتوت ، ظاهرة الفساد في العراق(دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد الخامس لسنة 2007 .

4- أمة الزهراء عبد محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد 3 لسنة 2010 .

5- ريسان عزيز، الاثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع(العراق نموذجاً)، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 51لسنة 2009 .

6- محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد 2لسنة 2009، ص196.

7- عبد الجبار احمد عبدالله – نيران عدنان، الدستور العراقي لسنة 2005 بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 54لسنة 2018،ص104.

8- أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية،مركز الرأي للدراسات، عمان.

9- امنة محمد علي – سنان صلاح ، المرأة وتحديات الاصلاح السياسي (العراق انموذجاً)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد السابع والسبعون والثامن والسبعون لسنة 2019.

10- خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012.

11- سليم علي الوردي، رؤية معرفية الى عملية الاصلاح في العراق ، مجلة التراث الجامعة، كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد التاسع عشر لسنة ، 2016.